CD/PV.449
17 March 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والاربعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ١٧ آذار/مارس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد بول يواكيم فون ستولبناغل (جمهورية المانيا الاتحادية)

GE.88-60673

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٤٩ لموءتمر نـــزع السلاح •

وطبقا لبرنامج عملنا ، يواصل الموءتمر النظر في البند ٤ من جدول الأعمال المعنون" الأسلحة الكيميائية " • ومع ذلك ، ووفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، فان أى عضو يود أن يثير أى موضوع ذى صلة بعمل الموءتمر ، يستطيع القيام بذلك •

ولدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلا فرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • وأعطي الكلمة لممثل فرنسا السفير موريل •

السيد موريل (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوا لى يا سيادة الرئيـــس بادىء ذى بدء أن أوجه اليكم أحر التهاني لتوليكم رئاسة الموءتمر لفترة تم خلالها بالفعل تحقيـــق نتائج هامة ، وأن أوءكد لكم التعاون الكامل لوفد بلادي • وانني لأحييكم باعتباركم الصديق والسياسي المعروف بحنكته وتجربته وقوة حجته • كما أحيي ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية التي اشتركت مـــع فرنسا في مشروع نادر هو أن بلدينا قد نجحا فعلا في الـخروج من ماضي العداوة الموءلم لبناء مصـير مشترك وسلمي ، واذا كان لنزع السلاح من معنى فهو فيما حدث بين الفرنسيين والألمان بشكل لا رجعـة فيه •

وأود كذلك أن أتوجه بالشكر للسفير روزه لرئاسته المقتدرة التي حققت بداية ممتـــــازة لأعمالنا هذا العام •

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بالممثلين الجدد ، السفير سولسباي من المملكة الـمتحـــــدة ، والسفير مرشان من كندا ، والسفير العربي من مصر ، والسفير سوجكا من بولندا ، والسفير ازيكيـــــوى من نيجيريا ، والسفير مبوز ـ نسومي من زائير ، والسفير ناصرى من ايران • وأود أن أوءكد لهم أنهـــم سيجدون كل العون من الوفد الفرنسي •

في مستهل هذه الدورة ، تشير حالة المفاوضات في مجال نزع السلاح الى أن سنـــــة ١٩٨٨ ستشهد عدة مناسبات هامة • فالدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الـــتي ستعقد بعد مرور عشرة اعوام بالتمام على الدورة الأولى ، والقمة القادمة السوفياتية الأمريكيـــــة واحتمال توقيع معاهدة بشأن الأسلحة الاستراتيجية والفضائية ، وأخيرا التوصل في فيينا الـى ولايـــة لمفاوضات تدور في اطار موءتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تدابير بناء الثقـــة والاستقـــــرار التقليدى ، هي كلها أحداث رئيسية ينبغي أن ترسم لها التوجهات الملائمة من أجل نزع ســــــلاح حقيقي ، أي نزع سلاح يفضي الى تعزيز من الأمن • وقد حان الوقت لتحديد المواقف وتقييم واقـــع الحال ، ووضع أولويات حقيقية ، دون الاكتفاء بالكلمات ، سواء كان الأمر يتعلق بالأسلحة النوويـــة وأمـــن أوروبـــا والأسلحـــة الكيميائية أو المجالات الاخرى لنزع السلاح •

أولا ، وفيما يختص بالأسلحة النووية ، لم نفرغ بعد من حصر آثار الخطوة الهامة الـــتي شكلتها معاهدة واشنطن بشأن القذائف النووية متوسطة المدى • وعلى نحو ما أعلنه موءخرا وزيـــر الخارجية الفرنسي ، السيد جان برنار ريمون ، فلندع للتاريخ مهمة الحكم على ما اذا كانت هـــذه المعاهدة تشكل وثيقة تاريخية • ان كون هذه المعاهدة حديثة جدا يعني أنه سيتعين علينـــا أن نحرص بصفة خاصة على تنفيذها العملي من قبل الدولتين المعنيتين ، وعلى دراسة آثارها العامـــة السياسية والاستراتيجية دراسة متعمقة •

وأود في هذا المقام أن أتوقف قليلا أمام أحكامها المجددة في مجال التحقق ، والتي أشير اليها بالفعل بوصفها نماذج لاتفاقات أخرى لنزع السلاح • ولاشك في أن الآلية المعقدة للفئات الست المختلفة لعمليات التفتيش الموقعي تستحق التوقف أمامها • ولكننا نرى ، أن الأمر لا ينصب على البحث عن نموذج بقدر ما ينصب على استخلاص الدروس • ولنكتف الآن بالقول بأن هذه القواعد هي :

أساسية : فبدونها ما قامت المعاهدة ؛

ومتعددة : فاحتياط واحد لا يكفي ، ولا بد من فهم حقيقة كل حالة من عدة زوايا في وقت واحد ؛

ومحددة : فلا يمكن أن نتوخى تحول مباشر لنفس الاجراءات الى فئات اخرى من الأسلحة •

وهذا يعني أنه لا يوجد مخطط جاهز في مجال التحقق • وينبغي لكل معاهدة أن تحدد وأن تتضمن نظامها الخاص بها • وتنم الترتيبات السوفياتية الأمريكية عن تقدم هام ، وبالوسع أيضا الأمل في الذهاب الى أبعد من ذلك في هذا المجال • غير أنه يجب تنحية فكرة أنها تشكل المرجع الضرورى لجميع الاتفاقات الأخرى ، وكذلك تنحية الطموح الجامح الذى يريد اقامة نظام دولي للتحقق يكلف بالاشراف على تطبيق جميع اتفاقات نزع السلاح • فالتحقق ينبغي أن يتحدد انطلاقا من التجربة العملية في المجال قيد النظر ، وليس انطلاقا من نموذج تم تصوره سلفا •

والحاصل أن المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن أسلحتهما الاستراتيجية والفضاء تذكرنا في الوقت نفسه بمقتضيات كل فئة من فئات الأسلحة • فتنوع وانتشار النظم المعنية كعمليات الانتاج وكون الأمر يتعلق بتخفيضات وليس بازالة ، وضرورة التوجه الى المواقع غير المعلنة وفي نفس الوقت استحالة تطبيق نفس درجة التدخل في كل مكان ، كلها أمور توضح بالفعل أن الاختلاف بين معاهدة وأخرى ، ليس اختلافا في الدرجة ولكن في الطبيعة مع أن الأمر يتعلق بنفس العملية التفاوضية ، وبين شريكين فقط •

ويبدو أن هذه الصعوبات ، وغيرها بدون شك ، تجعل التوقيع على وثيقة جديدة أثناء القمة القادمة أمرا ممكنا ولكنه غير موءكد • ونحن لا نملك أن نحل محل المفاوضين ، كما أن الوفود المجتمعة في اطار الموءتمر في وضع يسمح لها بتقييم القيود الموضوعية التي تعمل حتما على تعقيد المفاوضات التي تجرى بكل الجدية اللازمة • ولكن وبسبب ما يتسم به هدف تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بمقدار النصف من أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي ، وهو الهدف الذى حدده المتفاوضان ، ينبغي لنا أن نحرص على ألا ينحى هذا الهدف جانبا أو أن يشوه •

وبصرف النظر عن التمديد المحتمل للحدود الزمنية ، فيمكن بالفعل أن نعتبر أن معاهدة محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) لن تسفر عن خفض قدره ٥٠ فيالمائة في الروءوس النووية الاستراتيجية للبلدين ، بل ربما الى الحد منها في حدود ٣٥ في المائة • وسيكون من تأثير هذا الترتيب الجديد اعادة مستوى القوات الاستراتيجية للدولتين العظميين في نهاية القرن الى ما كان عليه في عام ١٩٧٥ •

ومع ذلك لا يحق للمرء أن يذعن لاخفاق مفاوضات " ستارت " أو تعثرها • بل على العكس فانصعوبات الملازمة لهذا العمل لا ينبغي أن تقودنا الى تغيير الأولوية الممنوحة من المفاوضين

ومن المجتمع الدولي ككل للحد الجذرى من الأسلحة الاستراتيجية السوفياتية والأمريكية التي تعتبر منذ عقود نقطة التطبيق المتميز لسباق التسلح • وفي نفس الوقت ، وبشكل غير قابل للانفصال ، يجب في رأينا تأكيد بل حتى تعزيز معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي تساهم في الاستقرار الاستراتيجي •

وعلى ذلك لا يوجد ما يبرر الابتعاد عن هذا الهدف الأساسي ، المعترف به عالميا • ومع هذا ، فان الرغبة في تحويل الأنظار قائمة من أجل الدخول فيما يسمى تمديد اتفاق القوات النووية متوسطة المدى على طريق نزع السلاح النووي في أوروبا ، وهو ما يتعارض تماما مع كل ما تم تعزيزه شيئا فشيئا منذ الحرب في القارة •

وفي رأينا أن الأمر يتعلق بتحول حقيقي عن معاهدة واشنطن لأغراض سياسية خارجة عن علة وجودها ، ومناقضة تماما لمصالح البلدان الأوروبية • وستنسف تلك البلبلة منذ البداية الثقة في مزايا هذه المعاهدة ، وستشكك في مصداقية مفاوضات " ستارت "• فاقتراح نزع الأسلحة النووية من أوروبا ، يعتبر من الناحية السياسية ، بمثابة رغبة في أن يصبح من جديدموضع مفاوضات بين القوى العظمى ، وهو من الناحية العسكرية يعني القبول ضمنا بوضع يمكن أن يقوم فيه نزاع تقليدى أو تهديد بمثل هذا النزاع • ومن ثم لا يسعنا أن نترك أنفسنا أسيرة هذه العملية ، التي تشكل المثال النموذجي لنزع سلاح يؤدى الى اختلال الأمن •

فالأمر الملح بالنسبة لأوروبا ، والذى ينبغي البحث عنه ، هو نزع السلاح التقليدى ، في اطار العملية الراسخة والتي لا غنى عنها وهي موءتمر الأمن والتعاون في أوروبا : فالاطار قد وضع بالفعل في فيينا : اجراء مفاوضات تنقسم الى شعبتين بشأن تدابير بناء الثقة بعد استكهولم وحتى تدابير الشفافية وربما القسر ، وبشأن الاستقرار التقليدى عن طريق تخفيض واعادة نشر الأسلحة الأكثر ملاءمة لاستخدامها في الهجماتالمباغتة •

وهل يعني ذلك ، أننا بعد عودة التوازن بين القوات التقليدية سنكون على استعداد للتخلي من جهتنا عن الأسلحة النووية ؟ ودون اندهاش ، فالاجابة هي بالنفي • فالتوازن التقليدي مطلوب تماما ، ولكن التاريخ في أوروبا وفي أماكن أخرى ، يوضح أنه غير كاف • وفضلا عن ذلك ، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه بعد معاهدة القوات المتوسطة المدى ، يستطيع أى نظام استراتيجي أن يكون دائما فعالا دون أقصى مداه • ولا شيء أكثر قدرة على الحركة من غواصة تحمل أسلحة نووية ، وعمليات الوزع الأخيرة توءكد أن أوروبا مازالت هدفا متميزا لجميع الفئات من الأسلحة النووية القائمة •

ونحن لا ننحي أية امكانيات لنزع السلاح الفعلي والقابل للتحقق ، ولكننا نرفض التخلي عن الضرورة العملية للردع كما سجلها التاريخ • فهي وفي أوروبا على أية حال ، الوسيلة الوحيدة لمنع العدوان تحت أى شكل من أشكاله • ومن ثم فاننا لن نكتفي باعلان جنيف الصادر في ١٩٨٥ ، والذى يتكرر ذكره والقائل بأن " الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا ينبغي خوضها " • وهذه الحالة السوفياتية الأمريكية للغاية يمكن أن تكون بداية الحكمة لمن فكروا في السابق في كسب مثل هذه الحرب ؛ ولكنها حالة تظل ظرفية ومنقوصة وغامضة في نهاية المطاف • ويهدف السلاح النووى الى منع وقوع أى حرب من الحروب ، ولا يمكن حتى التفكير في كسب مثل هذه الحرب • وفي نفس الوقت ، لا يمكن تجاهل الأسلحة الأخرى • ومن ثم فان هذه العبارة لا يمكن أن تقوم كحقيقة عالمية •

تبقى مسألة التجارب النووية التي مازالت تسترعي انتباه المؤتمر دون نتيجة • وموقفنا معروف تماما ، ولم نسع الى تعقيد المناقشات والأعمال هنا في جنيف ، بل على العكس من ذلك • ويجدر بنا أن نشير مرة أخرى ان الأمر لا يتعلق هنا بأولوية حقيقية في رأينا • فالحد من التجارب حتى حظرها الكامل لن يكون له في رأينا أى معنى الا في نهاية عملية نزع السلاح النووي •

ولاشك أنه من الممكن ذكر بداية المفاوضات السوفياتية الأمريكية مؤخرا بشأن التحقق من الاتفاقات الجزئية المبرمة منذ اثني عشر أو أربعة عشر عاما • وهنا أيضا ينطوى هذا الفارق الزمني على دلالات معينة • فاذا كان هناك الحاح ، فهو رمزى أكثر منه حقيقي • أما فكرة الحد من العتبة ومن عدد التجارب التي طرحت في بعض الأحيان ، فليس من البديهي أن خفض الأسلحة يفضي الى خفض التجارب • ويلزم وقت طويل قبل أن يستطيع التحديد الذاتي من قبل الدولتين العظمين الذى مازال افتراضيا ، أن يشكك في المكاسب الضخمة لقوتهما المفرطة العتيدة ، التي تضطرنا الى أن نظل يقظين • ولذلك فاننا سنواصل تجاربنا بكل احتياط ، وهي تجارب ضرورية للحفاظ على قوة ردعنا على المستوى اللازم لمصداقيتها •

ثانيا - أما فيما يختص بنزع السلاح الكيميائي ، فقد أشير الى أن أعلى السلطات في الجمهورية الفرنسية جعلت في عام ١٩٧٨ ومن جديد في عام ١٩٨٣ ، من حظر هذه الأسلحة شرطا من شروط اشتراك بلادنا في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الأسلحة النووية • ويعني هذا أن فرنسا تعلق أهمية أساسية على المفاوضات التي تشكل في الوقت الحالي الجزء الأعظم من نشاط مؤتمر نزع السلاح •

ولتقييم حالة الأعمال التي تجرى تحت سلطة السفير سوجكا ، تكفي المقارنة بين العمل الذى تمت تسويته وبين العمل الذى مازال قائما • لقد أحرز تقدم هائل ومذهل في بعض الأحيان ، بفضله بدأت الاتفاقية تأخذ شكلها تدريجيا • ولكن مازال هناك عملا ضخما ينبغي انجازه ، وانه لمن السابق لأوانه تحديد أجله • وبدلا من الاعتقاد الافتراضي بأن الحلول التوفيقية ذات الطابع السياسي ، تكفي لتسوية المسائل الحقيقية المطروحة حاليا ، لنحاول دون أية أفكار مسبقة أن نحدد هذه المسائل بايجاز •

فاذا استعرضنا الاتفاقية ، يمكن تحديد نحو عشرة موضوعات رئيسية لم تجد لها حلا بعد هذه الأعوام الطويلة من المفاوضات • والمشكلة في كل موضوع منها لا تتعلق بنقطة معينة أو بعقبة محددة ، كما يحدث في بعض الأحيان • لا ، فهناك في كل حالة مجموعة من الصعوبات ، وعقدة من المشكلات • وفي رأينا أن النقاط الرئيسية المعلقة هي التالية :

أولا ، مشكلة التعاريف التي تختلف حولها الآراء اختلافا كبيرا ، ولا حاجة لأن أذكر هذه الاختلافات هنا •

ثانيا ، الاعلانات وتبادل البيانات ، حسبما هو منصوص عليه في الاتفاقية • وهي نقطة أكتفي بذكرها الآن وسأعود الى بحثها لاحقا في بياني هذا ،

ثالثا ، تصنيف المواد ، سواء كانت مواد كيميائية مهلكة مفرطة السمية ، أو الخاصة بشكل عام بالأوضاع المقبلة لادارة القوائم ، وأشير بهذا الصدد الى الدور الذى ينبغي أن يقوم به في رأينا المجلس الاستشارى العلمي ، وهو دور ضرورى لحسن سير اتفاقية غير محدودة المدة •

رابعا ، نظام تدمير المخزونات : وهذه النقطة تهمنا بشكل خاص ، وليست في حاجة الى الاشارة الى اهتمامنا بأن توفر الاتفاقية أمنا متكافئا لجميع الأطراف أثناء الفترة الانتقالية ، ولكن وعلى العكس مما قد يرغبه البعض ، فاننا لسنا الوحيدين الذين يعلقون أهمية على ذلك ، أبدا • بل نظل نحن وحدنا الآن نثير هذه المشكلة دون كلل ، وذلك بكل بساطة لانها موجودة ، ويجدر بي أن أقول انه حتى ولو لم نتوصل الى حل للآن فان ردود الفعل التي استطعنا تسجيلها هنا وهناك تفضي بنا الى الرأي القائل بأننا لا نفعل ذلك عبثا • وفي اطار هذا الجرد ، أود فقط أن أوضح بعض عناصر موقفنا :

ان فكرة تسوية المخزونات هي عنصر مثير للاهتمام ، وهي بالشكل التي قدمت به حتى الآن لا تنطبق حقا الا في نهاية الفترة الانتقالية وهي لا تحل الا جزءا من المشكلة : فما هي الوسيلة التي تقدمها فعلا لمعالجة حالة بلد معاند يختار أن يظل خارج الاتفاقية لكي لا ينضم اليها الا في السنة الثامنة ، في المرحلة النهائية للتدمير ؟

ان هذا المثال يوضح تماما أن النهج القائم على " تجميد " فورى للوضع الحالي لا يلبي الضرورة المزدوجة لضمان الأمن لجميع البلدان أثناء فترة تدمير المخزونات ، وجعل الاتفاقية جذابة للجميع • وهذا هو ما حملنا على تقديم مقترحنا •

واذا نظرنا الى الوضع في أوروبا وحدها ، فلن يكون من المقبول أن يكون هناك عند سريان الاتفاقية ، بلد يحتكر الأسلحة الكيميائية احتكارا شبه تام • وقد يقال ان الحالة الراهنة لا تبتعد كثيرا عن ذلك : غير أن الشعوب الأوروبية الأخرى لديها اليوم امكانية تنظيم دفاعاتها الكيميائية كما يحلو لها ، وطبقا لتقييمها للتهديد • وينبغي أن تترك لها هذه الامكانية اذا ما رغبت في ذلك طالما كان التهديد قائما ، ولكن في حدود ضيقة ، وفي ظل رقابة دولية ، حتى ينتهي خفض المخزونات الحالية تقريبا ، أى بحلول السنة الثامنة من بدء نفاذ الاتفاقية •

وعلى هذا ، ستكون المرحلة الأولى للاتفاقية كما ينبغي أن تكون عليه أى فترة انتقالية ، لا من حيث تدمير المخزونات فحسب ، بل ومن ناحية تنظيم الأمن أيضا • فلا يمكن بين عشية وضحاها وضع بلد بشكل مفاجيء ودون رجعة في موضع يستحيل عليه فيه تنظيم دفاعه في المجال الكيميائي ، ولكنه من المنصف من جهة أخرى أن يجد هذا البلد نفسه في وضع أقل حرية • ومن ثم فكرة ترك الامكانية مفتوحة ، وهو أمر نراه ضروريا ، وبالشروط الصارمة التي اقترحناها ، أمام امتلاك أدنى مخزون أمني ، تكمله وحدة انتاج توضع عند سريان الاتفاقية تحت رقابة دولية •

وكثيرا ما أخذ علينا أننا بهذه الطريقة نحبذ الانتشار ، مع أننا على النقيض من ذلك نتمنى منعه • ونحن نرى في الوقع أن ابرام اتفاقية تغفل الصعوبات الحقيقية لهذه الفترة العصيبة بشكل خاص هو أمر سيشكل أفضل حجة لمناصرى الانتشار ، وان وضع ترتيب انتقالي انتقائي يجسد الأمن الذى تعتبر الدول انه لا غنى عنه سيكون له ثمن حقيقي جدا ، وهو التدخل الدائم بواسطة التحقق الدولي ، وسيلزم كل بلد بتقديم اعلان واضح وتحمل مسؤولياته مما يحرم المعاندين المحتملين من منفذ مناسب للتهرب •

وأصل الآن الى النقطة الخامسة في هذا الجرد وهي مسألة التحقق : وهنا أيضا يجب التأكد من أن النظامين ٢ و ٣ الموضوعين للصناعة المدنية سيكونان قابلين للاستمرار ؛ وفيما يختص بالتفتيش الروتيني ، الذى لربما ينبغي وصفه بالتفتيش المنتظم تفاديا لأي مفهوم محقر قد يقلل

من أهمية آلية مركزية ، فاننا نرى انه ينبغي أن يكون هناك استعداد لتوسيع نطاق عمليات التفتيش هذه بدلا من انشاء فئة متوسطة للتفتيش في منتصف الطريق بين الممارسة الجارية والتحدى • وفي رأينا أن المقترحات الأخيرة المتعلقة بالتفتيش المخصص أو التأكيدى ، ينبغي أن تدمج بطريقة ملائمة ضمن أنشطة التحقق العادية ،

سادسا ، سأنتقل الآن الى مسألة الموءسسات • لقد وضعت بالفعل الخطوط العريضة للبناء؛ ولكن ما هو الوزن المحدد لمختلف الهيئات ، وما هي صلاحيات كل منها ، وطريقة تشغيلها ؟ وفيما يختص بتشكيل المجلس التنفيذى على وجه الخصوص ، يجب في رأينا الاتجاه نحو جهاز لا يكون مجرد تقليد للقواعد المعتادة في المحافل السياسية العامة ، مثل الأمم المتحدة أو هذا الموءتمر ، بل يكون على العكس من ذلك مرتبطا ارتباطا مباشرا بالاتفاقية نفسها ، وبالتالي يجمع بين المعايير الجغرافية والسياسية والصناعية •

وفيما يتعلق بالنقطة السابقة ، وهي التفتيش بالتحدى ، لا حاجة للتذكير بالتقدم المحرز ولكنه يترك الكثير من المسائل الهامة معلقة ، ولاسيما مسألة المرحلة الأخيرة ، التي تتصل بالنظر في تقرير فريق التفتيش ونتائجه المحتملة • وتظهر الفوارق واضحة بالنسبة لدور الدولة الطالبة للتفتيش والمجلس التنفيذى • وكخطوة أولية لتسهيل المناقشة ، ودون الحكم المسبق على التوازن الذى سيتفق عليه في نهاية المطاف ، فاننا نقترح استكشاف التسلسل التالي ، الذى ينبع كما يبدو لنا من طبيعة الممارسة ذاتها : أولا ، يحيل فريق التفتيش تقريره في نفس الوقت الى الدولة الطالبة للتفتيش والى المجلس التنفيذى ، لكي تدور مشاورات بين الأطراف المعنية ؛ ثانيا ، تتخذ الدولة الطالبة للتفتيش التي ينبغي الا ننسى انها مصدر الاجراء ، موقفا رسميا في ضوء التقرير تبين فيه ما اذا كانت ترى ان ثمة انتهاكا للاتفاقية قد حدث أم لا ، وما هي النتائج التي تستخلصها من ذلك ؛ وثالثا ، يتخذ المجلس التنفيذى موقفا بشأن التقرير ونتائجه المحتملة • ومرة أخرى أكرر ان الأمر يتعلق باطار ممكن للعمل ، يترك عمدا عدة مسائل موضوعية هامة مفتوحة •

وتتمثل النقطة الثامنة في المساعدة ، والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية ؛ وتشكل هذه المسألة ، كما أشارت وفود كثيرة ، عنصرا أساسيا من الاتفاقية لنفس السبب الذى يعطي اهمية للعناصر التي سبقت الاشارة اليها • وسيكون التعاون التقني والصناعي وكذلك آلية التحقق من المجالات التي ستشملها الاتفاقية ، وبالنظر الى المقترحات المختلفة الهامة التي طرحت أخيرا بشأن المساعدة ، نرى أيضا أن ثمة صلة مباشرة بين هذه المساعدة والأمن أثناء الفترة الانتقالية •

وتتعلق النقطة التاسعة ببدء سريان الاتفاقية • ولاتزال هناك مسائل كثيرة ، ولا يكفي لحلها مجرد ذكر عدد الدول اللازم لعملية التنفيذ • ويستحسن أيضا النظر في اشراك الدول المتقاعسة في الانشطة المضطلع بها خلال الفترة الانتقالية •

وأخيرا هناك مسألة الربط بين الاتفاقية وبروتوكول جنيف •

وهذا الجرد الموجز نسبيا ليس شاملا بأي حال من الاحوال ، ويستطيع المشتركون الآخرون في المفاوضات وضعه بطريقة مختلفة تماما ، ولأسباب وجيهة • ولكن نود أن نفهم جيدا ، فالأمر لا يتعلق بالبحث عن مبررات لعدم القيام بأي شيء أو لكسب الوقت•بل على العكس من ذلك ، فقد أظهرت تجربة السنوات الماضية ، وخاصة الشهور الاخيرة ، أن الصعوبات الحقيقية يمكن التغلب عليها

بجهد دؤوب ومنظم • ولكن قد يكون من العبث الاعتقاد بأن أي الهام سياسي مفاجيء سيأتي مرة واحدة بحل يماثل الحل الذى قدمه الامبراطور الاسكندر لغورديوس الفريجي • فهذا يعني أننا نكذب على أنفسنا على أسوأ تقدير ، أو تأجيل هذه الصعوبات الى وقت لاحق على أحسن تقدير ، ومن ثم تقويض الاتفاقية سلفا • وأفضل وسيلة للتقدم نحو اتفاقية لها مصداقيتها وثابتة ودائمة ، لا تتمثل في تحديد موعد ،وهو موعد سيكون مصطنعا بالضرورة ، ولكن في تكثيف عملنا • ونحن على استعداد للقيام بذلك في كل وقت •

وتعتبر مسألة اعلام الاطراف المرتقبة في الاتفاقية ، وهي مسألة تسترعي انتباه المؤتمر اليوم ، عنصرا هاما بل لا غنى عنه في بعض الحالات ، حتى قبل الانتهاء من وضع النص • ولقد شددنا على ذلك مرات عديدة • فالتوقيع لا يمكن أن يكون قفزة في المجهول • ومن الواضح أيضا أن جمع البيانات اللازمة لانشاء آليات الاتفاقية هو عملية دقيقة وينبغي اخضاعها للاتفاقية نفسها ، وألا تصبح عملية مستقلة بذاتها • ومن ثم يجب محاولة تعريف طرائق مثل هذا التبادل بشكل دقيق مع ربطها دائما بالمفاوضات الجارية •

ان نظام المرحلتين العام جدا الذى وصف في المذكرة التي قدمها نائب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي منذ شهر ، جديرة بالبحث المتعمق • ولكن يجب علينا من الآن أن نسترعي الانتباه الى بعض العقبات ، أولها من الناحية الفنية • اذ لم يتم بعد التوصل الى تعريف متفق عليه للعديد من التصنيفات المذكورة • ويقترح الاتحاد السوفياتي بعد أن لمس بنفسه هذا الأمر ، أن يضيف كل جانب تعريفه الخاص به ،• أي أن مثل هذه العملية ستجمع وحدة غير متجانسة من المعلومات غير قابلة للتحقق منها في التو ، وتنزع في الوقت نفسه الى تجسيد الاختلافات في المواقف حول هذه المسألة ، ثانيا ،من الناحية القانونية والسياسية ، لا يمكن لأي قاعدة قانونية أن تفرض على دولة ما الاشتراك في عملية من هذا القبيل طالما انها لم توقع على الاتفاقية ؛ وهناك بالطبع عامل الثقة ، ولكن هذه الثقة لا تحقق بمرسوم، والتجربة الاخيرة لمؤتمر ستكهولم أوضحت أن الأمر سيستغرق سنوات عديدة للتوصل الى وضع آلية متفق عليها للنقل المتعدد الأطراف للمعلومات بشأن الأنشطة العسكرية ، وهذا يعني أن مثل هذا النظام للتبادل العام للمعلومات سيؤدي على وجه السرعة الى قيام مفاوضات متوازية ، تؤدى الى ما يمكن أن يكون بمثابة " اتفاقية موازية " تقضي على الاتفاقية الحقيقية • وبدلا من أن يؤدى هذا الاجراء الى التعجيل بالمفاوضات ، فانه سيفضي الى تأخيرها في الواقع والى تشويه آليتها مسبقا •

ومن ثم يتجه تفكيرنا نحو تعريف آلية أكثر تحديدا •

يجب أولا التمييز بوضوح بدلا من الخلط بين النقل الأولي للمعلومات قبل الفراغ من وضع المعاهدة والتبادل العادى للبيانات الذى سيتم بعد بدء سريانها طبقا للقواعد المتفق عليها ، وبوسائل التحقق اللازمة • والحق أن هذا التمييز ليس سهلا ، ونأمل أن يوضع موضع المناقشة المتعمقة • ويبدو لنا من الوهلة الأولى أن " الحاجة الى المعرفة " كما تظهر من المفاوضات بشأن الأحكام الأساسية للاتفاقية ، تقدم معيارا أكثر دقة وموضوعية مما تقدمه الأحكام العامة جدا المعرفة في ضوء معيار الثقة ، وهو حتما معيار أكثر غموضا • وبعد رسم الحدود تماما ،يستحسن التأكد من أن عددا من الشروط سيستوفى في نفس الوقت بالنسبة للتوازن الداخلي للاتفاقية • والواقع أن نقل المعلومات لن يكون له أى معنى أو فعالية ما لم يحدد مشروع الاتفاقية مسبقا تعاريف

البيانات المستهدفة ، وطرائق التبادل الفعال بعد فترة الـ ٣٠ يوما من بدء سريان الاتفاقية ، ولنظام التحقق ذى الصلة ، وأخيرا الخصائص الأساسية للأمن أثناء الفترة الانتقالية •

هذه هي الوسيلة التي تتراءى لنا لتفادى خلط الأنواع ، والانزلاق نحو المفاوضات المتوازية " لاتفاقية مكررة " ، ولاعادة الثقة في الوقت نفسه • وهذا مجرد جزء - لاشك في أهميته - من كل سيأتي • ومن ثم سيؤكد نظام تبادل المعلومات الذى نقترحه جدوى الأحكام الأساسية للاتفاقية حتى قبل الفراغ من المفاوضات • وان الرغبة في اثبات الكثير قبل التوقيع على الاتفاقية أو قبل بدء سريانها ، فقد تؤدى من جهة ثانية الى اتفاقية منقوصة ، وهذا ليس هدفنا •

وفيما يختص بالبنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر ، لا أستطيع أن أتناولها بمثل هذا التفصيل السابق ، ولكن يجب علىّ أن أشير اليها على الأقل ، بادئا بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

ونرى أن جهدا جديرا بالثناء قد بذل في اطار اللجنة خلال السنوات الماضية • ومع هذا ، فلم تستغل بعد بما فيه الكفاية فرص العمل المتعدد الأطراف الحقيقي • والشعور بالأسف لا يعترينا وحدنا • ولكن الآراء تختلف بالنسبة لأسباب هذا القصور • وقد رأت عدة بلدان أن الأمر يتعلق بمسألة الولاية ، وانه ينبغي الاتفاق على نص أكثر دقة وتوجيها وطموحا • ونحن لا نرى من جانبنا ، أن هذا منهج واعد • بل ، على العكس من ذلك ، يبدو لنا أن الاطار الموضوع والذى اتبع عدة مرات حتى الآن ، هو اطار ملائم جدا • وما يجب عمله هو اعادة النظر في طريقة مناقشتنا لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لكي نتناوله بشكل محدد وملموس وواقعي •

وفي ضوء المناقشات التي جرت في السنوات الماضية ، يبدو لنا أن المؤتمر قد وصل الى منعطف الآن ، وعليه أن يتحمل مسؤولياته : فاما أن يتابع اعماله انطلاقا من الوضع الحقيقي في مجال الفضاء لكي يحدد دور المجتمع الدولي في هذا الميدان ويعززه تدريجيا ، وهو ميدان سيتغير بسرعة ، واما أن يقحم نفسه في مناقشة لمبادىء لا صلة لها بالواقع •

ولنسم الأشياء بأسمائها : فان ٧٠ في المائة من الأنشطة الفضائية هي في الوقت الحاضر ذات طبيعة عسكرية ، وهذا الوضع لن يتغير في القريب • بل ان معظم هذه الأنشطة - الانذار والكشف والرصد والاتصال والملاحة والأرصاد الجوية ، وجمع البيانات - تساهم في الاستقرار الاستراتيجي وفي أمن الدول بوجه عام في جميع أنحاء العالم ، وتقوم بدور له قيمته فعلا وهو يتزايد دون شك في مجال تحديد الأسلحة •

ولا يتعلق الأمر بالدفاع عن القدرية ، ولكن لكي نستشعر التحرك الذى بدأ • فالنشاط المدني في الفضاء يتقدم في نفس الوقت مع النشاط العسكرى ، وفي بعض الحالات تتعذر التفرقة بين هذين النوعين من الأنشطة • وهذا يعني أنه لا يمكن الاكتفاء بالاعلانات ولا بالحدود المعينة بطريقة تعسفية • كما لا يمكن كذلك اغفال ما يجرى في الاطار الثنائي السوفياتي - الأمريكي •

ولذلك فانه يبدو لنا أن الفريق المخصص الذى انشىء من جديد برئاسة السفير تايلهاردات ، ينبغي له أن يستفيد من الوضع لكي يضع نهجا متواضعا وطموحا في آن واحد • متواضع لأنه لا يمكن القيام بأي عمل دون كفاءة جماعية حقيقية ينبغي تنميتها على وجه السرعة ، لاسيما باللجوء الى خبراء وطنيين قادرين على تعزيز الوفود ؛ وطموح لانه من الممكن ، انطلاقا من الوضع الحالي ، تحديد

التوجهات الواعدة لعمل المجتمع الدولي طالما أن الآفاق واسعة ، ويتجه تفكيرنا على وجه الخصوص نحو عدم التدخل في الأنشطة الفضائية غير العدوانية ، ونحو وضع مدونة لقواعد السلوك في الفضاء الخارجي ، ونحو تعزيز اجراءات الاخطار والتحقق •

وفيما يتعلق بالبند ٦ من جدول الأعمال ، أى الضمانات السلبية للأمن ، فموقفنا معروف تماما •

فقد أعلنت فرنسا أثناء الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، " أنه فيما يختص بها ، فانها لن تستخدم الأسلحة النووية ضد دولة غير حائزة لهذه الأسلحة ، وتكون قد تعهدت بألا تسعى الى حيازتها ، الا اذا قامت بعمل عدواني بالاشتراك أو بالتحالف مع دولة حائزة للأسلحة النووية ، ضد فرنسا أو ضد دولة وقعت فرنسا معها التزاما أمنيا " •

وأود أن أشدد على أن الأمر يتعلق بالتزام نهائي ورسمي • وهو ينطبق على نطاق عالمي ، أما شرط عدم الاعتداء الذى يرتبط به ، فانه يبين انه من المقصود تغطية حالات محددة وملموسة ، ويتجاوز اعلانات النية •

والوفد الفرنسي على استعداد للمشاركة من جديد ، وفي اطار اللجنة المخصصة بالبند ٦ من جدول أعمالنا ، في البحث عن حل مشترك لضمانات الامن السلبية • ومع ذلك ينبغي أن تكون هذه الصيغة متطابقة تماما مع الاعلان الذى أصدرته فرنسا من طرف واحد والذى أشرت اليه للتو •

أما فيما يختص بالأسلحة الاشعاعية ، فأود أن أذكّر بأن الوفد الفرنسي لايزال مهتما بالمفاوضات من أجل التوصل الى اتفاق بشأن حظر هذه الأسلحة ، وهو يشارك في الجهود المبذولة الرامية الى دفع عجلة التقدم في هذه المسألة في اطار اللجنة المخصصة التي يرأسها السفير سولسبي • وهي تعاود التأكيد في الوقت ذاته على موقفها السابق حيال الاعمال الخاصة بحظر الاعتداءات على المرافق النووية •

وتواصل اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح من جديد هذا العام وبرئاسة السفير غارسيا روبليس ، جهودها لوضع مشروع نص مقبول من الجميع ، ومتحرر من جميع القيود التي تكبله في الوقت الحالي • ونأمل في أن تسفر هذه الجهود عن احالة وثيقة الى الجمعية العامة تعكس نهجا متوازنا وواقعيا حيال عملية نزع السلاح • ونحن مع ذلك لا ننكر أهمية العمل الذى ينبغي انجازه •

سيدى الرئيس ، انني باستعراضي للعديد من الموضوعات المختلفة تمام الاختلاف والمتباينة في تعقيدها ، حاولت أن أوضح في كل حالة سعي فرنسا الى الثبات على موقفها مستلهمة في ذلك بعض القواعد البسيطة جدا وهي : انه ليس من الممكن تحقيق كل شيء ، ولذلك فان نقطة الانطلاق يجب أن تتمثل في النوضع كما هو ، لا للحد من الطموحات ، ولكن من أجل تحقيق أفضل استخدام للموارد ، يكون بعيدا بقدر الامكان عن الشعارات والصيغ الجاهزة • وسيظل هذا هو موقفنا أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

الرئيس : أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس • أعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير السيد نازاركين •

السيد نازاركين : (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
لقد طلب الوفد السوفياتي الكلمة اليوم لكي يقدم المقترح السوفياتي " بشأن اقامة نظام دولي للتحقق من عدم وضع أسلحة من أى نوع في الفضاء الخارجي " ، ولكي يطلب توزيع هذا المقترح بوصفه وثيقة رسمية من وثائق موءتمر نزع السلاح •

وفي دورة عام ١٩٨٧ لموءتمر نزع السلاح ، اقترح الوفد السوفياتي ، مسترشدا بهدف فرض حظر صارم وشامل على نشر أية أسلحة في الفضاء الخارجي ، الشروع في اقامة نظام للتحقق الدولي من عدم وضع أية أسلحة من أى نوع في الفضاء الخارجي ، وذلك دون الانتظار حتى يتم ابرام اتفاق مناسب فيما يتعلق بالفضاء الخارجي • ويرى الاتحاد السوفياتي أن المهمة الأساسية في نظام التحقق هذا يمكن أن تضطلع بها هيئة تفتيش فضائي دولية تتاح لها امكانية تفتيش أية أجسام يعتزم اطلاقها واقامتها في الفضاء الخارجي •

وقد حظي الاقتراح السوفياتي الداعي الى انشاء هيئة تفتيش دولية بالاهتمام ، ويلاحظ ذلك من خلال ما يطرح علينا من أسئلة وما يوجه الينا من طلبات لشرح تفاصيل مقترحنا • ومع مراعاة مناقشة هذه الفكرة في الموءتمر ، وعلى وجه الخصوص في اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فقد قمنا بصياغة مقترحنا بعبارات أكثر تحديدا ، وها نحن نقدم النتائج اليوم في شكل وثيقة خاصة بذلك • ونحن نعتقد في هذا الشأن أنه ، تبعا للطبيعة المحددة لاتفاقات معينة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء ، يمكن أثناء المفاوضات ، زيادة التفصيل والتحديد بشأن نظام التحقق ، وهيكل هيئة التفتيش الفضائي الدولية وأشكال عملها •

واسمحوا لي أن أقدم شرحا موجزا للأحكام الرئيسية للوثيقة التي نحن بصدد تقديمها •

تبين الوثيقة أن الهدف الرئيسي من استحداث هيئة التفتيش الفضائي الدولية هو تنفيذ تدابير للتحقق من أن أية أجسام تطلقها وتقيمها الدول الأعضاء في الفضاء ليست أسلحة ولا تحمل أسلحة من أى نوع •ومن الجلي أن أيسر وأكثر الطرق فعالية للتحقق من أن الأجسام المطلقة والمقامة في الفضاء ليست أسلحة ولا تحمل أسلحة من أى نوع ، هي التفتيش الموقعي قبل الاطلاق تماما • ولهذا الغرض ، نقترح على الدول أن تبلغ هيئة التفتيش الدولية مسبقا عن كل عملية اطلاق تعتزم القيام بها ، بما في ذلك تاريخ الاطلاق ووقته ، ونوع مركبة الاطلاق ، وبارامترات المدار ، وبيانات عامة عن الجسم الفضائي المعتزم اطلاقه •ومن ثم يمكن للمفتشين أن يفحصوا الجسم المقرر اطلاقه في وقت معين يتفق عليه مسبقا • وبالنظر الى أن عدد مواقع اطلاق الأجسام الفضائية قليل وأن عمليات الاطلاق متواترة نوعا ما ، يبدو من المناسب أن تظل أفرقة التفتيش في مواقع التجارب أثناء الفترات الفاصلة بين عمليات التفتيش كذلك ، أى أن تتمركز هناك بصورة دائمة •

وبطبيعة الحال ، لا يسعنا اغفال امكانية عمليات الاطلاق غير المعلنة للأجسام الفضائية • في هذه الحال ، وفقا لمفهومنا ، يحق للدولة الطرف أن تطلب الى هيئة التفتيش الفضائي الدولية أن تحصل على ايضاحات من أية دولة طرف فيما يتعلق بالحالة التي قد تعتبر غامضة بصدد الاشتباه في حدوث عملية اطلاق غير معلنة لجسم فضائي • واذا رأت الدولة الطرف المقدمة للطلب ان الايضاح غير كاف ، بامكانها أن تطلب الى هيئة التفتيش الفضائي الدولية أن تتخذ قرارا بالاضطلاع بعملية تفتيش مخصصة في موقع الاطلاق وفي منطقة هبوط الاجزاء التي يمكن فصلها عن مركبة الاطلاق والمركبة الفضائية • وعلى الدولة التي تتلقى الطلب من هيئة التفتيش الفضائي الدولية باجراء

تفتيش مخصص أن تتيح لفريق التفتيش المخصص امكانية الاضطلاع بهذا التفتيش دون ابطاء ، أى دون حق الرفض •

وتتضمن الوثيقة مقترحات بشأن هيكل مجالس ادارة انشطة هيئة التفتيش الفضائي الدولية ، وبشأن تمويل هذه الأنشطة وتكوين أفرقة التفتيش الدائمة واجراءات تعيين أعضائها •

ولكي يمكن للمفتشين أن يستنتجوا بدرجة كافية من اليقين أن الجسم الفضائي ليس سلاحا ولا يحمل أسلحة ، فان التزامات الجهة القائمة بالتفتيش ازاء المفتشين تقضي بأن تقوم الدولة المستقبلة ، أثناء عملية التفتيش ، على وجه الخصوص ، بتزويد المفتشين بالأدوات والمواد والمعدات اللازمة ؛ وبموافاة المفتشين ، أثناء برنامج المراقبة ، بالمعلومات اللازمة المتصلة مباشرة بنهوض المفتشين بمهامهم ؛ وبضمان امكانية وصول المفتشين الى مواقع نصب الأجسام الفضائية على مركبات الاطلاق والى مواقع اطلاق هذه الأجسام ؛ وما الى ذلك •

ومن نافلة القول انه يمكن مواصلة تطوير وتنقيح العديد من أحكام هذه الوثيقة أثناء المفاوضات المقبلة • وننتظر من الوفود ، بعد دراستها المتأنية للمقترح السوفياتي ، أن تشاطرنا أفكارها أثناء عملنا • ونحن نرحب بمقترحات بناءة تستهدف ايجاد حل مبكر وفعال لمشكلة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي•

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه • لا يوجد أى عضو آخر مسجل للتحدث اليوم • هل يرغب أى عضو آخر في التحدث ؟ يبدو أن الحال ليس كذلك •

قامت الأمانة بتعميم الجدول الزمني للاجتماعات المقرر أن يعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع القادم • وهو ، كما درجت العادة ، مجرد جدول ارشادى ، وقد أعد بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية • ومن الممكن تغييره اذا دعت الحاجة • وعلى هذا الأساس ، أقترح اعتماد الجدول الزمني •

وقد تقرر ذلك

الرئيس : قبل ان أرفع هذه الجلسة ، أود أن أدلي باعلان وجيز • سيزورنا يوم الثلاثاء وزير خارجية الهند ، سعادة السيد ك• ناتوار سينغ • وأرجو من السادة الأعضاء أن يتواجدوا الساعة ٩/٥٥ صباحا لاستقبال السيد الوزير ولكي يتسنى لنا أن نبدأ جلستنا العامة في موعدها المحدد •

وبذلك نختتم أعمالنا لهذا اليوم • أعتزم رفع هذه الجلسة العامة الآن • وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٢٢ آذار/مارس ، الساعة ١٠/٠٠ •

رفعت الجلسة العامة الساعة ١١/٠٠